

The Effect of Imports on Employment in The Private Food Industry Sector in Syria

Dr. Walid Amer*
Ola Mualla**

(Received 14 / 10 / 2019. Accepted 17 / 8 / 2020)

□ ABSTRACT □

The main objective of this research is to estimate the effect of imports on employment in food industry in private sector in Syria in the period between (1980-2010) using the Johansen test and vector error correction model (VECM), and we have found that there is a weak negative impact of imports on employment in short-run, but it is significant only at 10% level.

Key words: Employment in Food industry in private sector, Food Imports in private sector, co-integration, vector error correction model.

*Associate Professor, Department Of Economics And Planning, Faculty Of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.

**Postgraduate Student, Department Of Economics And Planning, Faculty Of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.

أثر الواردات على العمالة في قطاع الصناعة الغذائية الخاص في سورية

الدكتور وليد عامر*

علا معلا**

(تاريخ الإيداع 14 / 10 / 2019. قُبِلَ للنشر في 17 / 8 / 2020)

□ ملخص □

يهدف البحث إلى تقدير أثر الواردات في مستوى العمالة في الصناعة الغذائية في القطاع الخاص في سورية خلال الفترة (1980-2010)، وقد تم استخدام اختبار التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ، وتبين أن هناك أثر سلبي ضعيف لكمية الواردات في مستوى العمالة في الأجل القصير، ولكنه معنوي عند مستوى دلالة 10% فقط.

الكلمات المفتاحية: العمالة في الصناعة الغذائية في القطاع الخاص، الواردات الغذائية في القطاع الخاص، التكامل المشترك، نموذج تصحيح الخطأ.

* أستاذ مساعد - قسم الاقتصاد والتخطيط - كلية الاقتصاد - جامعة تشرين - اللاذقية - سورية.

** طالبة دراسات عليا (دكتوراه) - قسم الاقتصاد والتخطيط - كلية الاقتصاد - جامعة تشرين - اللاذقية - سورية.

مقدمة :

تؤثر التجارة الخارجية في مستوى العمالة، وبحسب النظرية الاقتصادية فإن أثر الواردات في مستوى العمالة يعتمد على مكوناتها، حيث تؤدي الواردات إلى زيادة في مستوى العمالة إذا كانت وسيطة أو رأسمالية، أما إذا كانت استهلاكية فإنها قد تؤدي إلى انخفاض مستوى العمالة بسبب منافسة السلع المستوردة للسلع المحلية، وتعتبر الواردات في الصناعة الغذائية استهلاكية، حيث تشمل المواد الغذائية والمشروبات والتبغ، ونحن سنقوم بدراسة فيما إذا كان لهذه الواردات أثر سلبي في مستوى العمالة في الصناعة الغذائية في القطاع الخاص في سورية. وقد برز دور القطاع الخاص في الصناعة الغذائية في سورية نظراً لعدم تمكن القطاع العام من تلبية الطلب المتزايد على السلع الغذائية، ومنذ منتصف الثمانينات شهد القطاع الخاص نمو تدريجي في الإنتاج والتصدير، وقد واجهت هذه الصناعات بعد عام 2000 تحديات عدة بسبب تحرير التبادل التجاري نتيجة استكمال تنفيذ الاتفاقات الجماعية والثنائية مع عدد من الدول العربية وتركيا.¹

مشكلة البحث :

يتباين تأثير الواردات الاستهلاكية على مستوى العمالة من صناعة إلى أخرى، ومن هنا تكمن مشكلة البحث في دراسة أثر الواردات الغذائية في مستوى العمالة في أحد فروع قطاع الصناعة التحويلية وهو الصناعة الغذائية في القطاع الخاص، ولذلك فإن المشكلة الرئيسية للبحث تكمن في الإجابة على السؤال الآتي:

- ما هو أثر المستوردات على العمالة في قطاع الصناعة الغذائية الخاص في سورية؟

أهمية البحث وأهدافه :

تأتي أهمية هذا البحث من أهمية الصناعة الغذائية في سورية لكونها اقتصاد زراعي، ومن أهمية دور القطاع الخاص في هذه الصناعة حيث أنتج القطاع الخاص نسبة 40.74% تقريباً من إجمالي الإنتاج من السلع الغذائية في الفترة (1980-1990)، وارتفعت هذه النسبة إلى 43.86% في الفترة (1991-1999) وإلى حوالي 52.5% في الفترة (2000-2010).²

أهداف البحث :

يهدف البحث إلى دراسة التغيرات التي طرأت على الواردات الغذائية خلال الفترة (1980-2010)، ودراسة أثر تلك الواردات على العمالة في قطاع الصناعة الغذائية الخاص، وبناء على النتائج تقديم المقترحات والتوصيات لترشيد الاستيراد من السلع الاستهلاكية الغذائية لتطوير قطاع الصناعة التحويلية والصناعة الغذائية وتحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستمرة في مستويات العمالة فيها.

¹ اللحام، فؤاد. الصناعات النسيجية السورية الواقع ومتطلبات النهوض، ورشة عمل للاتحاد العربي للصناعات النسيجية وجمعية العلوم الاقتصادية السورية، 2016.

² تم حساب متوسط هذه النسب من قبل الباحثة اعتماداً على المجموعات الإحصائية.

منهجية البحث:

تعتمد منهجية البحث على كل من:

- الأسلوب الوصفي التحليلي في دراسة اتجاهات كل من الواردات والعمالة في الصناعة الغذائية في القطاع الخاص وتفسير العلاقة بينهما.
- الأسلوب القياسي حيث تم استخدام اختبار جوهانسن لاختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الواردات والعمالة في الصناعة النسيجية في القطاع الخاص، كما تم استخدام نموذج تصحيح الخطأ والذي يأخذ في الاعتبار كل من العلاقة طويلة الأجل والعلاقة قصيرة الأجل، وذلك باستخدام برنامج E-views.

فرضيات البحث:

توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين الواردات الغذائية ومستويات العمالة في الصناعة الغذائية في القطاع الخاص في سورية.

الدراسات السابقة :

(Kuhl, Hannes.Trade Labour Dynamics: An industry level analysis of the impact of trade on the adjustment of domestic labour demands,2017)

بحث بعنوان (ديناميكية التجارة والعمل: تحليل أثر التجارة الخارجية في الطلب المحلي على العمل على مستوى الصناعات)، مقدم من (Hannes Kuhl)، صادر عن UMEA university، عام 2017، تهدف هذه الدراسة إلى دراسة أثر كل من الصادرات والواردات في الطلب على العمل على مستوى الصناعات ومن ضمنها الصناعة الغذائية والتي تضم (صناعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ)، في كل من (النمسا، ألمانيا، الدنمارك، اسبانيا، فنلندا، فرنسا، إيطاليا، هولندا، النرويج، السويد، المملكة المتحدة) وذلك باستخدام نموذج انحدار متعدد وباستخدام بيانات على مستوى الصناعات في الفترة (1996-2012)، وتوصلت الدراسة إلى أن أثر الواردات في مستوى العمالة في الصناعات الغذائية سلبي ومعنوي.

(Tuhin, Razib. Impact of international trade on employment: Evidence from Australian manufacturing industries.2015)

بحث بعنوان (أثر التجارة الخارجية على العمالة: شاهد من الصناعات التحويلية في استراليا)، مقدم من (Razib Tuhin)، عام 2015، تهدف هذه الدراسة إلى دراسة أثر كل من الصادرات والواردات في العمالة في قطاع الصناعة التحويلية في استراليا، والذي يتضمن الصناعة الغذائية وهي تشمل (صناعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ)، وذلك باستخدام نموذج انحدار متعدد، وتوصلت الدراسة إلى أن أثر الواردات في مستوى العمالة في الصناعات الغذائية غير معنوي.

(Uslu,Enes. and Polat,Ozгур.The impact of foreign Trade on Labor Market: Evidence from Turkish Economy,2012)

بحث بعنوان (أثر التجارة الخارجية على سوق العمل، دليل من الاقتصاد التركي) مقدم من (Enes Uslu and Ozgur Polat)، صادر عن journal of economic cooperation، المجلد (33)، العدد (1)، عام 2012، تهدف هذه الدراسة إلى دراسة أثر كل من الصادرات والواردات في سوق العمل في تركيا في الفترة (1994-2010)، وذلك باستخدام Random coefficient panel data، والذي يمكن من الحصول على تأثير التجارة على العمالة في كل صناعة على حدة، حيث صنفت الدراسة الصناعات إلى: صناعات منخفضة التكنولوجيا (ومن ضمنها صناعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ)، صناعات متوسطة التكنولوجيا، صناعات مرتفعة التكنولوجيا، وتوصلت الدراسة إلى أن أثر الواردات في مستوى العمالة غير معنوي في الصناعات منخفضة التكنولوجيا كالصناعات الغذائية.

المدة الزمنية للبحث:

امتدت الدراسة بفترة الزمنية التي تناولتها من عام 1980 وحتى عام 2010 لعدم توفر البيانات بعد ذلك.

النتائج والمناقشة:

تعتبر الصناعة الغذائية في سورية من الصناعات الهامة بالنسبة لاقتصادنا لكوننا اقتصاد زراعي، وتتميز منتجات القطاع الخاص بالتنوع في الحجم والشكل والمنتجات، ويتميز القطاع الخاص بمرونة عالية في تلبية متطلبات السوق³، وتتميز الصناعة الغذائية بقطاعها العام والخاص في سورية بأنها تعتمد بشكل أساسي على الإنتاج المحلي من الشوندر السكري والقطن والقمح والعنب والزيتون والتفاح والحمضيات وغيرها، أي أنها لا تعتمد على مواد أولية مستوردة وهذا يزيد من أهمية هذه الصناعة⁴ وتشكل الصناعة الغذائية حوالي ربع الإنتاج في قطاع الصناعة التحويلية الخاص، لكن هذه الصناعة تعتبر كثيفة الموارد الطبيعية ومنخفضة القيمة المضافة، وبالتالي يجب أن يكون هناك معدلات نمو مرتفعة في الناتج لكي نحقق معدلات نمو مرتفعة في مستوى العمالة، ويبين الجدول التالي أعداد العاملين في هذه الصناعة في القطاع الخاص في الفترة (1980-2010):

جدول رقم (1) يبين عدد العاملين في الصناعة الغذائية في القطاع الخاص (الوحدة عامل)⁵

| الأعوام | عدد العاملين | الأعوام | عدد العاملين | الأعوام | عدد العاملين |
|---------|--------------|---------|--------------|---------|--------------|
| 1980 | 1004 | 1991 | 8913 | 2002 | 21441 |
| 1981 | 1736 | 1992 | 10216 | 2003 | 22783 |
| 1982 | 2265 | 1993 | 11331 | 2004 | 24689 |
| 1983 | 2631 | 1994 | 12354 | 2005 | 26413 |
| 1984 | 3000 | 1995 | 13043 | 2006 | 28396 |
| 1985 | 3442 | 1996 | 14221 | 2007 | 29838 |
| 1986 | 4309 | 1997 | 15096 | 2008 | 31320 |
| 1987 | 5155 | 1998 | 15906 | 2009 | 32742 |
| 1988 | 5881 | 1999 | 18849 | 2010 | 34310 |
| 1989 | 6981 | 2000 | 19427 | - | - |
| 1990 | 7653 | 2001 | 20596 | - | - |

المصدر: المجموعات الإحصائية للأعوام المذكورة.

³ قرقوط، معضاد. التطورات الأخيرة للصناعات الغذائية في سورية، المركز الوطني للسياسات الزراعية، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، 2006.

⁴ قرقوط، معضاد. التطورات الأخيرة للصناعات الغذائية في سورية، مرجع سابق.

⁵ يمثل في المجموعات الإحصائية مجموع أعداد العاملين في المشاريع المنفذة سنويا في الصناعة الغذائية في القطاع الخاص.

نلاحظ من الجدول السابق:

- 1- في الفترة (1990-1980) ارتفع عدد العاملين في الصناعة الغذائية من 1004 عامل عام 1980 إلى 7653 عامل عام 1990 أي بمعدل سنوي قدره 20.28% وبدرجة تقلب 51.88%.
 - 2- في الفترة (1999-1991) ارتفع عدد العاملين في الصناعة الغذائية من 8913 عامل في عام 1991 إلى 18849 عامل عام 1999 أي بمعدل سنوي قدره 8.68% وبدرجة تقلب 21.7%.
 - 3- في الفترة (2010-2000) ارتفع عدد العاملين في الصناعة الغذائية من 19427 عامل في عام 2000 إلى 34310 عامل عام 2010 أي بمعدل سنوي قدره 5.31% وبدرجة تقلب 18.51%.
- وقد ارتفعت نسبة العاملين في الصناعة الغذائية من مجموع العاملين في قطاع الصناعة التحويلية الخاص خلال سنوات الدراسة، ويظهر ذلك في الجدول التالي الذي يبين نسبة العاملين في الصناعة الغذائية من مجموع العاملين في قطاع الصناعة التحويلية الخاص في الفترة (1980-2010):

جدول رقم (2) يبين نسبة العاملين في الصناعة الغذائية من مجموع العاملين في قطاع الصناعة التحويلية الخاص (الوحدة عامل)⁶

| الأعوام | نسبة العمالة الغذائية | الأعوام | نسبة العمالة الغذائية | الأعوام | نسبة العمالة الغذائية |
|---------|-----------------------|---------|-----------------------|---------|-----------------------|
| 1980 | 14.94 | 1991 | 11.90 | 2002 | 16.80 |
| 1981 | 11.58 | 1992 | 12.30 | 2003 | 17.29 |
| 1982 | 11.76 | 1993 | 12.58 | 2004 | 17.89 |
| 1983 | 11.45 | 1994 | 13.06 | 2005 | 18.36 |
| 1984 | 11.20 | 1995 | 13.39 | 2006 | 18.72 |
| 1985 | 10.98 | 1996 | 13.98 | 2007 | 19.03 |
| 1986 | 11.10 | 1997 | 14.31 | 2008 | 19.28 |
| 1987 | 11.20 | 1998 | 14.62 | 2009 | 19.38 |
| 1988 | 11.37 | 1999 | 16.23 | 2010 | 19.47 |
| 1989 | 11.89 | 2000 | 16.33 | - | - |
| 1990 | 11.42 | 2001 | 16.70 | - | - |

المصدر: حسابات الباحثة اعتماداً على المجموعات الإحصائية.

نلاحظ من الجدول السابق:

- 1- في الفترة (1990-1980) انخفضت نسبة العاملين في الصناعة الغذائية من مجموع العاملين في قطاع الصناعة التحويلية الخاص من 14.94% عام 1980 إلى 11.42% عام 1990.
- 2- في الفترة (1999-1991) ارتفعت نسبة العاملين في الصناعة الغذائية من مجموع العاملين في قطاع الصناعة التحويلية الخاص من 11.9% عام 1991 إلى 16.23% عام 1999.

⁶ تمثل هذه النسبة في المجموعات الإحصائية نسبة العمالة الغذائية من مجموع العمالة في كل من الصناعات الغذائية والنسيجية والكيميائية والهندسية، وذلك في المشاريع المنفذة سنوياً في القطاع الخاص.

3- في الفترة (2000-2010) ارتفعت نسبة العاملين في الصناعة الغذائية من مجموع العاملين في قطاع الصناعة التحويلية الخاص من 16.33% عام 2000 إلى 19.47% عام 2010. مما سبق وبالنسبة لأعداد العاملين في الصناعة الغذائية في القطاع الخاص فقد زادت نسبتهم من مجموع العمالة في قطاع الصناعة التحويلية الخاص، وشهدت هذه الصناعة ارتفاعاً في مستويات العمالة طوال فترة الدراسة ولكن بمعدلات متناقصة، واتجهت للاستقرار النسبي، وهذا يعود في جزء منه إلى طبيعة هذه الصناعة لكونها تعتبر كثيفة الموارد الطبيعية ومنخفضة القيمة المضافة هذا يعني انخفاض مرونة الناتج بالنسبة للعمالة، وقد يكون لمنافسة الواردات دور في ذلك، لأن الواردات في الصناعة الغذائية هي استهلاكية، حيث تشمل منتجات غذائية استهلاكية كالسكر والزيوت والقهوة والشاي والمشروبات والتبغ وغيرها من المواد الغذائية الاستهلاكية، وبالتالي وللاطلاع على اتجاه هذه الواردات لدينا الجدول التالي الذي يبين قيمة المستوردات في الصناعة الغذائية في القطاع الخاص في الفترة (1980-2010):

جدول رقم (3) يبين قيمة الواردات في الصناعة الغذائية في القطاع الخاص⁷

| الأعوام | قيمة الواردات | الأعوام | قيمة الواردات | الأعوام | قيمة الواردات |
|---------|---------------|---------|---------------|---------|---------------|
| 1980 | 513651 | 1991 | 2920569 | 2002 | 20434788 |
| 1981 | 340808 | 1992 | 3419598 | 2003 | 24861633 |
| 1982 | 215615 | 1993 | 4488691 | 2004 | 26015004 |
| 1983 | 156183 | 1994 | 4630166 | 2005 | 27474333 |
| 1984 | 162315 | 1995 | 4954433 | 2006 | 30420086 |
| 1985 | 142330 | 1996 | 4267870 | 2007 | 39672126 |
| 1986 | 154605 | 1997 | 5626559 | 2008 | 45817260 |
| 1987 | 476573 | 1998 | 5731304 | 2009 | 65546451 |
| 1988 | 595827 | 1999 | 4872730 | 2010 | 75182482 |
| 1989 | 942728 | 2000 | 17293789 | - | - |
| 1990 | 1766083 | 2001 | 18618366 | - | - |

المصدر: المجموعات الإحصائية للأعوام المذكورة وحسابات الباحثة.

من الجدول السابق نلاحظ:

- 1- في الفترة (1980-1990) أظهرت قيم الواردات استقراراً في بداية هذه الفترة وبدأت بالارتفاع بعد عام 1986، وارتفعت قيمة الواردات من 513 مليون عام 1980 إلى 1.7 مليار عام 1990، أي بمعدل نمو وسطي قدره 11.88% وبدرجة تقلب 93.88%.
- 2- في الفترة (1991-1999) ارتفعت الواردات من 2 مليار 920 مليون عام 1991 إلى 4 مليار 872 مليون عام 1999 أي بمعدل نمو سنوي قدره 5.85% وبدرجة تقلب 19.18%.

⁷الأرقام بالوحدات السورية وبالأسعار الثابتة لعام 1990.

3- في الفترة (2000-2010) ارتفعت قيمة الواردات في هذه الفترة بشكل واضح مقارنة بالفترات السابقة، حيث ارتفعت من 17 مليار و 293 مليون في عام 2000 إلى 75 مليار و 182 مليون عام 2010 أي بمعدل نمو سنوي قدره 14.29% وبدرجة تقلب 51.82%، ونلاحظ الارتفاع الكبير في قيمة المستوردات مقارنة بالفترة السابقة، ويعود ذلك إلى تغير سعر الصرف الاسمي في الاحصاءات الرسمية في سورية بسبب اختلاف تسعير الدولار في الاحصاءات الرسمية من 11 ليرة سورية في عام 1999 إلى 47 ليرة سورية في عام 2000، لكن هذا الارتفاع في القيمة ترافق مع ارتفاع مستمر في كمية الواردات كما يظهر في الجدول التالي الذي يبين كمية المستوردات في الصناعة الغذائية في القطاع الخاص:

جدول رقم (4) يبين كمية الواردات بالطن في الصناعة الغذائية في القطاع الخاص

| الأعوام | كمية الواردات | الأعوام | كمية الواردات | الأعوام | كمية الواردات |
|---------|---------------|---------|---------------|---------|---------------|
| 1980 | 77146 | 1991 | 421068 | 2002 | 1374757 |
| 1981 | 64293 | 1992 | 586960 | 2003 | 1438936 |
| 1982 | 40771 | 1993 | 670713 | 2004 | 1698712 |
| 1983 | 46997 | 1994 | 728379 | 2005 | 1481739 |
| 1984 | 92265 | 1995 | 626762 | 2006 | 1332589 |
| 1985 | 37324 | 1996 | 725092 | 2007 | 1756138 |
| 1986 | 50136 | 1997 | 849289 | 2008 | 1860512 |
| 1987 | 54177 | 1998 | 739264 | 2009 | 2723099 |
| 1988 | 92959 | 1999 | 963097 | 2010 | 2742538 |
| 1989 | 131927 | 2000 | 908356 | - | - |
| 1990 | 299044 | 2001 | 1220540 | - | - |

المصدر: المجموعات الاحصائية للأعوام المذكورة.

من الجدول السابق لاحظ:

- 1- ارتفعت كمية الواردات من 77146 عام 1980 إلى 299044 عام 1990، أي بمعدل نمو وسطي قدره 13.11% وبدرجة تقلب 79.67%.
 - 2- ارتفعت كمية الواردات من 421068 عام 1991 إلى 963097 عام 1999 أي بمعدل نمو سنوي قدره 9.63% وبدرجة تقلب 20.79%.
 - 3- ارتفعت كمية الواردات من 908356 عام 2000 إلى 2742538 عام 2010 أي بمعدل نمو سنوي قدره 10.57% وبدرجة تقلب 32.86%.
- وقد بلغ متوسط كمية الواردات حوالي 90 ألف طن في الفترة (1980-1990)، وحوالي 700 ألف طن في الفترة (1991-1999)، وحوالي 1.7 مليون طن في الفترة (2000-2010)، وللاطلاع على أهمية الواردات الغذائية من

مجموع الواردات في قطاع الصناعة التحويلية الخاص لدينا الجدول التالي الذي يبين حصة الواردات الغذائية من مجموع الواردات في قطاع الصناعة التحويلية الخاص:

جدول رقم (5) يبين حصة الواردات الغذائية من مجموع الواردات في قطاع الصناعة التحويلية الخاص

| الأعوام | حصة الواردات الغذائية | الأعوام | حصة الواردات الغذائية | الأعوام | حصة الواردات الغذائية |
|---------|-----------------------|---------|-----------------------|---------|-----------------------|
| 1980 | 13.29 | 1991 | 17.55 | 2002 | 15.91 |
| 1981 | 9.77 | 1992 | 14.83 | 2003 | 16.54 |
| 1982 | 7.92 | 1993 | 16.62 | 2004 | 14.34 |
| 1983 | 8.42 | 1994 | 14.78 | 2005 | 11.76 |
| 1984 | 15.29 | 1995 | 17.13 | 2006 | 13.35 |
| 1985 | 5.55 | 1996 | 15.24 | 2007 | 14.20 |
| 1986 | 5.23 | 1997 | 20.71 | 2008 | 12.68 |
| 1987 | 7.56 | 1998 | 17.64 | 2009 | 18.42 |
| 1988 | 9.94 | 1999 | 18.77 | 2010 | 21.39 |
| 1989 | 10.38 | 2000 | 17.12 | - | - |
| 1990 | 16.88 | 2001 | 13.32 | - | - |

المصدر: حسابات الباحثة اعتماداً على المجموعات الإحصائية للأعوام المذكورة.

من الجدول السابق نلاحظ أن حصة الواردات الغذائية قد شكلت بالمتوسط 10.02% من مجموع الواردات في قطاع الصناعة التحويلية الخاص في الفترة (1980-1990)، ارتفعت هذه النسبة إلى 17% في الفترة (1991-1999)، وإلى 15% في الفترة (2000-2010).

وبالتالي مما سبق نجد أن مستوى العمالة في الصناعة الغذائية في القطاع الخاص قد أظهر معدلات نمو متناقصة، وقد ترافق ذلك مع ارتفاع في قيمة وكمية الواردات الغذائية، ومع ارتفاع حصة الواردات الغذائية من مجموع الواردات في قطاع الصناعة التحويلية الخاص، فهل كان لهذه الواردات أثر سلبي في مستوى العمالة، للإجابة على هذا التساؤل سننتقل الآن إلى الدراسة القياسية لقياس أثر الواردات في مستوى العمالة.

الدراسة القياسية:

سننتقل الآن لدراسة أثر الواردات في مستوى العمالة في الصناعة الغذائية في القطاع الخاص وذلك خلال الفترة (1980-2010)، باستخدام المنهج القياسي، وسنعمد على المتغيرات التالية: العمالة في الصناعة الغذائية L كمتغير تابع، أما المتغيرات المستقلة فهي الناتج في الصناعة الغذائية في القطاع الخاص G ، كمية الواردات الغذائية MQ ، وقد قمنا بإدخال الناتج لأنه القناة الرئيسية المؤثرة في مستوى العمالة، ولقياس هذه العلاقة يجب أولاً اختبار استقرار السلاسل الزمنية.

1. اختبار استقرار السلاسل الزمنية:

لدراسة العلاقة قياسية بين العمالة من جهة وبين كل من الواردات والناجح من جهة في الصناعة الغذائية في القطاع الخاص سنقوم أولاً باختبار استقرار السلاسل الزمنية باستخدام اختبار Augmented Dickey Fuller (ADF) وباستخدام برنامج E-views حصلنا على النتائج التالية:

بالنسبة لمستوى العمالة وباستخدام الصيغة الأولى (أي بوجود ثابت واتجاه) كان الاتجاه معنوي، وكانت قيمة $ADF = -1.15$ وهي أقل من القيم الجدولية، أي أن السلسلة غير مستقرة أو أنها تقاد باتجاه زمني محدد، ولأن الاتجاه معنوي فإن السلسلة مستقرة حول اتجاه زمني.

بالنسبة لكمية الواردات الغذائية باستخدام الصيغة الأولى (أي بوجود ثابت واتجاه) كان الاتجاه والثابت غير معنويين، وباستخدام الصيغة الثانية (بوجود ثابت فقط) كان الثابت غير معنوي، وباستخدام الصيغة الثالثة (بدون وجود ثابت أو اتجاه) كانت قيمة $ADF = 4.28$ وهي أيضاً أكبر من القيم الجدولية، ولكن أيضاً هنا كانت قيمة تاو موجبة في هذه الصيغة، وبالتالي نحن نختبر معنوية زيادة p عن الواحد، ولأن القيمة المحسوبة أكبر من الجدولية فإننا نرفض العدم أي أن p أكبر من الواحد بمقدار جوهري وهذا يعني أن هذه السلسلة متباعدة أي غير مستقرة.

بالنسبة لقيمة الناتج باستخدام الصيغة الأولى (أي بوجود ثابت واتجاه) كان الاتجاه والثابت غير معنويين، وباستخدام الصيغة الثانية (بوجود ثابت فقط) كان الثابت غير معنوي، وباستخدام الصيغة الثالثة (بدون وجود ثابت أو اتجاه) كانت قيمة $ADF = 0.89$ وهي أقل من القيم الجدولية، وقد كانت قيمة تاو موجبة أيضاً في هذه الصيغة، ولأن القيمة المحسوبة أقل من الجدولية فإننا نقبل العدم أي أن p أكبر من الواحد بمقدار غير جوهري وهذا يعني أن هذه السلسلة غير متباعدة، ولكن هذا لا يعني أنها مستقرة.

سننتقل إلى اختبار استقرار السلاسل الزمنية في فرقها الأول، وباستخدام E-views حصلنا على النتائج التالية:

جدول رقم (6) يبين نتائج اختبار ADF للاستقرار في الفرق الأول

| المتغير | D(L) | D(MQ) | D(G) |
|---------|------|-------|------|
| ADF | -6.5 | -3.48 | -5.5 |

المصدر: مخرجات برنامج e-views.

نلاحظ من الجدول السابق أن قيمة اختبار ADF المحسوبة أكبر من القيم الجدولية وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة بأن السلاسل مستقرة في الفرق الأول أي أن السلاسل متكاملة من الدرجة الأولى، وهذا يقودنا إلى اختبار التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ لاختبار العلاقة بين العمالة من جهة وبين كمية الواردات والناجح من جهة أخرى، وللقيام بذلك وبعد اختبار الاستقرار الذي قمنا به، يجب تحديد عدد الفجوات المثلى وذلك من خلال نموذج VAR بالفروق يضم هذه المتغيرات.

2. تحديد عدد الفجوات المثلى:

وبالاعتماد على نموذج VAR بالفروق يضم كل من المتغيرات التالية: العمالة في الصناعة الغذائية L كمتغير تابع، أما المتغيرات المستقلة فهي الناتج في الصناعة الغذائية في القطاع الخاص G، كمية الواردات الغذائية MQ، حصلنا على الجدول التالي لتحديد عدد الفجوات المثلى:

جدول رقم (7) يبين نتائج اختبارات الفجوة المثالية

| الفجوة | LogL | LR | FPE | AIC | SC | HQ |
|--------|-----------|-----------|-----------|-----------|-----------|-----------|
| 1 | -1025.657 | NA | 3.88e+29 | 76.64125 | 77.07320* | 76.76969 |
| 2 | -1014.299 | 17.66777* | 3.32e+29 | 76.46660 | 77.33049 | 76.72348* |
| 3 | -1003.690 | 14.14518 | 3.12e+29* | 76.34742* | 77.64326 | 76.73274 |

المصدر: مخرجات برنامج e-views.

يشير الجدول السابق إلى نتائج مختلفة، وبالتجريب تبين أن النموذج الأفضل هو $lag=1$ ، لأننا حصلنا على نموذج خال من الارتباط الذاتي، سننتقل الآن إلى تحديد عدد علاقات التكامل.

3. تحديد عدد علاقات التكامل:

ويتطبيق اختبار جوهانسون للتكامل المشترك حصلنا على النتائج التالية، حيث يبين الجدولين التاليين نتائج اختبار الأثر واختبار الإمكانية العظمى:

جدول رقم (8) يبين نتائج اختبار الأثر

| Hypothesized No. of CE(s) | Eigenvalue | Trace Statistic | 0.05 Critical Value | Prob.** |
|---------------------------|------------|-----------------|---------------------|---------|
| None * | 0.530766 | 33.10364 | 29.79707 | 0.0201 |
| At most 1 | 0.265889 | 11.16065 | 15.49471 | 0.2018 |
| At most 2 | 0.072957 | 2.196916 | 3.841466 | 0.1383 |

المصدر: مخرجات برنامج e-views.

جدول رقم (9) يبين نتائج اختبار الإمكانية العظمى

| Hypothesized No. of CE(s) | Eigenvalue | Max-Eigen Statistic | 0.05 Critical Value | Prob.** |
|---------------------------|------------|---------------------|---------------------|---------|
| None * | 0.530766 | 21.94299 | 21.13162 | 0.0384 |
| At most 1 | 0.265889 | 8.963736 | 14.26460 | 0.2892 |
| At most 2 | 0.072957 | 2.196916 | 3.841466 | 0.1383 |

المصدر: مخرجات برنامج e-views.

يشير كل من الاختبارين إلى وجود علاقة تكامل واحدة، وبالتالي سننتقل الآن إلى تقدير علاقة التكامل و نموذج تصحيح الخطأ.

4. تقدير علاقة التكامل ونموذج تصحيح الخطأ:

بلغت قيمة حد التصحيح 0.065 أي أنه موجب، وبلغت قيمة $t=4.1$ أي أنه معنوي عند مستوى دلالة 1%، ولكنه موجب وهذا يعني عدم وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل، أما في الأجل القصير فسنعتمد على نتائج نموذج تصحيح الخطأ والتي جاءت كما في النموذج الآتي:

$$D(L) = 1346 \quad -0.18 \quad D(L(-1)) \quad -0.001D(MQ(-1)) \quad +2.9 \quad D(G(-1))$$

$$[5.7] \quad [-0.88] \quad [-1.34] \quad [1.24]$$

R-squared=0.48, Adj. R-squared=0.39, F-statistic=5.4

وبالتالي من النموذج السابق نجد:

• **في الأجل الطويل:**

ذكرنا أن حد التصحيح كان موجب وهذا يعني عدم وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل.

• **في الأجل القصير:**

إن قيمة F المحسوبة أكبر من قيمة F الجدولية والتي بلغت 4.24 أي أن معامل التحديد والبالغ حوالي 48% معنوي عند مستوى دلالة 5%، وأن 48% من التغيرات قصيرة الأجل في مستوى العمالة تفسرها المتغيرات التفسيرية، وتشير النتائج على المدى القصير إلى:

- وجود أثر سلبي ضعيف للفرق الأول لكمية الواردات الغذائية في مستوى العمالة وبمعنوية منخفضة حيث بلغت قيمة t المحسوبة -1.34، وبلغت قيمة t الجدولية t=1.311 عند مستوى دلالة 10%.
- عدم معنوية تأثير الناتج في مستوى العمالة في المدى القصير.
- عدم معنوية معامل الفرق الأول للعمالة، وهذا يعني عدم تحقيق العمالة لمعدلات نمو مستمرة.

5. فحص النموذج:

• **الارتباط الذاتي:**

يبين الجدول التالي نتائج اختبار Portmanteau لاختبار وجود ارتباط ذاتي في النموذج الذي حصلنا عليه:

جدول رقم (10) بين نتائج اختبار Portmanteau للارتباط الذاتي

| df | Prob. | Adj Q-Stat | Prob. | Q-Stat | Lags |
|-----|--------|------------|--------|----------|------|
| NA* | NA* | 1.371262 | NA* | 1.323978 | 1 |
| 15 | 0.8655 | 9.223405 | 0.8958 | 8.634593 | 2 |
| 24 | 0.8752 | 16.34672 | 0.9201 | 15.02101 | 3 |
| 33 | 0.7495 | 27.23116 | 0.8606 | 24.40415 | 4 |
| 42 | 0.6041 | 38.98549 | 0.8009 | 34.13187 | 5 |
| 51 | 0.5495 | 49.09880 | 0.8066 | 42.15277 | 6 |
| 60 | 0.5848 | 57.03435 | 0.8639 | 48.17285 | 7 |
| 69 | 0.5320 | 67.40020 | 0.8767 | 55.67915 | 8 |

المصدر: مخرجات برنامج e-views.

من الجدول السابق نجد أن قيمة الاحتمال تشير إلى قبول فرضية العدم أي عدم وجود ارتباط ذاتي.

• **اختبار تجانس التباين:**

باختبار تجانس التباين وباستخدام برنامج E-views كانت قيمة chi-sq=54.3 وكانت قيمة الاحتمال الموافق 0.24 وهذا يعني قبول فرضية العدم أي ثبات تباين البواقي.

• التوزيع الطبيعي للأخطاء:

كانت قيمة اختبار Jarque-Bera هي 35.3 وكانت قيمة الاحتمال 0.0004 حيث تشير قيمة الاحتمال إلى قبول الفرضية البديلة أي أن الأخطاء لا تتوزع بشكل طبيعي، ويعود ذلك غالباً إلى صغر حجم العينة، ولكن وبالوصول على بواقي النموذج وفحص استقرارها، بلغت قيمة $ADF = -5.22$ وهي مستقرة عند مستوى دلالة 1%.

تفسير النتائج:

لتفسير وجود أثر سلبي للواردات في العمالة في قطاع الصناعة الغذائية الخاص سنقوم بدراسة اتجاهات الناتج في هذه الصناعة، وذلك لأن الناتج هو القناة الرئيسية المؤثرة في العمالة، ووجود أثر سلبي للواردات في العمالة يشير إلى حدوث هذا الأثر أولاً في مستويات الناتج، وللاطلاع على سلوك الناتج لدينا الجدول التالي الذي يبين مستويات الناتج في الصناعة الغذائية في القطاع الخاص:

جدول رقم (11) يبين مستوى الناتج في الصناعة الغذائية في القطاع الخاص⁸

| G | الأعوام | G | الأعوام | G | الأعوام |
|----------|---------|----------|---------|----------|---------|
| 21915730 | 2002 | 9598077 | 1991 | 2737614 | 1980 |
| 23724838 | 2003 | 10534919 | 1992 | 2681443 | 1981 |
| 23815968 | 2004 | 10876189 | 1993 | 2018969 | 1982 |
| 27579067 | 2005 | 13378211 | 1994 | 2228387 | 1983 |
| 23351731 | 2006 | 17058640 | 1995 | 2176723 | 1984 |
| 25404667 | 2007 | 24685945 | 1996 | 1743180 | 1985 |
| 23882671 | 2008 | 30057912 | 1997 | 2377136 | 1986 |
| 26269259 | 2009 | 31166706 | 1998 | 2095163 | 1987 |
| 34129333 | 2010 | 28860424 | 1999 | 10168473 | 1988 |
| - | - | 22499040 | 2000 | 3471255 | 1989 |
| - | - | 21749029 | 2001 | 11961000 | 1990 |

المصدر: المجموعات الإحصائية للأعوام المذكورة وحسابات الباحثة.

نلاحظ من الجدول السابق:

1- في الفترة (1980-1990) أظهر الناتج استقراراً في بداية هذه الفترة وبدأ بالارتفاع بعد عام 1987، وخلال هذه الفترة ارتفع من 2.7 مليار في عام 1980 إلى حوالي 12 مليار عام 1990 أي بمعدل نمو سنوي قدره 14.35% وبدرجة تقلب 85.54%.

2- في الفترة (1991-1999) أظهر الناتج اتجاه عام للارتفاع فقد ارتفع من 9 مليار و598 مليون في عام 1991 إلى 28 مليار و860 مليون عام 1999 أي بمعدل نمو سنوي قدره 13.01% وبدرجة تقلب 43.68%.

⁸ الأرقام بألوف الليرات السورية وبالأسعار الثابتة لعام 1990.

3- في الفترة (2000-2010) اتسم الناتج بالاستقرار وكانت قيمته في أغلب سنوات هذه الفترة أقل من مستويات الفترة السابقة، وارتفع من 22 مليار و499 مليون في عام 2000 إلى 34 مليار و129 مليون عام 2010 أي بمعدل نمو سنوي قدره 3.86% وبدرجة تقلب 13.52%.

مما سبق نجد أن مستويات الناتج ارتفعت بعد عام 1987 وحتى نهاية الفترة الثانية، وحقق أكبر معدلات نمو في الفترة (1991-1999) وذلك كنتيجة لقانون الاستثمار رقم (10) كما هو معروف، ولكن بعد عام 2000 انخفضت معدلات نموه كثيرا وأظهر استقرار نسبي، وهذا بسبب زيادة الواردات الغذائية، وقد انعكس ذلك في انخفاض معدلات نمو العمالة.

وكنا قد وجدنا أن الأثر السلبي للواردات في مستوى العمالة ضعيف، ولكن إذا استمر الوضع كما هو سيصبح هذا الأثر أقوى وسيؤدي إلى انخفاض في مستويات الناتج ومن ثم انخفاض في مستويات العمالة، وقد ذكرنا أن هذه الصناعة تعتبر كثيفة الموارد الطبيعية ومنخفضة القيمة المضافة وبالتالي إن لم تكن هناك معدلات نمو مرتفعة ومستمرة في الناتج لن يكون أثره فعال في مستوى العمالة، وهذا فعلا ما حصل وقد وجدنا أن أثر الناتج في مستوى العمالة غير جوهري في الأجلين الطويل والقصير، ووجدنا عدم معنوية معامل الفرق الأول للعمالة، وهذا يعني عدم تحقيق العمالة لمعدلات نمو مستمرة، هذا كله يشير إلى عدم الاستفادة، كما هو مطلوب، من المرحلة التي كانت تتمتع فيها هذه الصناعة بالحماية نوعا ما، لأن هذه الصناعة لم تصمد أمام المنافسة الخارجية في الفترة (2000-2010)، وبالتالي نحن لم نتمكن في الفترتين الأولى والثانية من بناء صناعة قوية تنتج بكميات كبيرة مما يمكنها من تحقيق وفورات في الحجم وتخفيض في التكلفة، وتتجه نحو التصدير، وبالتالي لم تصمد هذه الصناعة في الفترة الثالثة أمام المنافسة من السلع المستوردة، وذلك لأن ما حققناه في الفترتين الأولى والثانية لم يكن كافيا، ولذلك بدأ الأثر السلبي بالظهور. وبالتالي فقد حقق القطاع الخاص بعض الإنجازات لكنها لم تكن بالمستوى المطلوب، ويمكن اختصار مسيرة القطاع الخاص خلال فترة الدراسة كما يلي:

تم إحداث حرف ومصانع عديدة لتوفير المواد الغذائية، حين عجز القطاع العام عن تلبية الطلب المحلي وأيضا من أجل تصديرها إلى الاتحاد السوفييتي ولكن للأسف دون رقابة على النوعية والمواصفات، أدى ذلك إلى تعثر تلك الحرف والصناعات عند توقف العمل باتفاقية المدفوعات، وبعدها صدر قانون الاستثمار رقم (10) والذي أدى إلى قيام نشاط صناعي كبير نسبيا خاصة في مجال الصناعة الغذائية والتي حققت تقدم في الجودة والمنافسة واستطاعت أن تغطي نسبة مهمة من الطلب المحلي، وبعدها زادت المنافسة بسبب دخول سورية في مجموعة من الاتفاقات مع الدول العربية كاتفاقية المنطقة الحرة العربية، ومفاوضات الشراكة الأوروبية، والاتفاقية مع تركيا، وعندها لم تتمكن صناعاتنا من الوقوف في وجه المنافسة،⁹ ومن الأسباب أيضا التي ساهمت في ذلك أن معظم منشآتنا صغيرة الحجم أو أنها عائلية، ففي نهاية عام 2003 تم تصنيف منشآت القطاع الخاص إلى ثلاث مجموعات:

- 1- منشآت حرفية تضم 9 عمال أو أقل، وهذه وفق التصنيف الأوروبي تسمى منشآت متناهية الصغر، وهي تمثل 77% من إجمالي المنشآت، و8% من رأسمالها، تشغل 57.5% من العمالة في مجال الصناعة في القطاع الخاص.
- 2- منشآت صناعية محدثة وفق القانون 21 لعام 1958 تضم الصناعات الصغيرة والمتوسطة، وهي تمثل 22.6% من إجمالي المنشآت، و50% من رأسمالها وتشغل 37.5% من العمالة.

⁹ الكوفي، باسل. الصناعات الغذائية في ظل المنافسة، جمعية العلوم الاقتصادية، 2001.

3- منشآت استثمارية قامت وفق القانون 10 لعام 1991تضم الشريحة العليا من الصناعات المتوسطة وعدد محدد من المشاريع الكبيرة التي يزيد عدد عمالها عن 250 عامل، وهي تمثل 0.4% فقط من إجمالي المنشآت، و42.3% من رأسمالها وتشغل 5% من العمالة.¹⁰

هذه الشركات غير قادرة على الوقوف في وجه المنافسة الدولية نحن بحاجة إلى شركات مساهمة تقوم بتعبئة المدخرات ووضعها في حقل الإنتاج بدلا من الاتجاه إلى الاستيراد والتجارة وغيرها من الأنشطة غير المنتجة، ولم يتغير الوضع كثيرا حتى عام 2010 أما بعد الأزمة فقد ساء الوضع أكثر.

الاستنتاجات والتوصيات:

أ- الاستنتاجات:

على المدى الطويل:

- 1- حقق مستوى العمالة في الصناعة الغذائية في القطاع الخاص معدلات نمو متناقصة خلال فترة الدراسة.
- 2- لا توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين كمية الواردات الغذائية والعمالة في الصناعة الغذائية في القطاع الخاص.
- 3- لا توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين الناتج والعمالة في الصناعة الغذائية في القطاع الخاص.

على المدى القصير:

- 1- عدم معنوية معامل الفرق الأول للعمالة، وهذا يعني عدم تحقيق العمالة لمعدلات نمو مستمرة.
- 2- يوجد أثر سلبي ضعيف لكمية الواردات الغذائية في مستوى العمالة في الصناعة الغذائية في القطاع الخاص.
- 3- أثر الناتج في مستوى العمالة في الصناعة الغذائية غير معنوي.

ب- التوصيات:

- 1- تشجيع الشركات المساهمة من خلال الإعفاءات وتسهيل الاجراءات.
- 2- تشجيع الشركات العائلية والشركات صغيرة الحجم للاندماج، من أجل تحقيق وفورات في الحجم مما يساهم في تخفيض التكلفة ورفع الإنتاجية وتحقيق معدلات نمو عالية مما يساهم في تحقيق معدلات نمو مرتفعة في مستوى العمالة.
- 3- يجب أن يكون هناك مؤسسات مختصة في دراسة الأسواق الخارجية وتكون صلة وصل بين المنتج السوري والمستهلك الأجنبي.
- 4- التنسيق أكثر بين وزارة الزراعة والمنتج لتطوير التصنيع الزراعي، خاصة أن الصناعة الغذائية تعتمد على مدخلات محلية.
- 5- فرض رسوم جمركية على المستوردات الغذائية التي يتوافر بديل محلي لها.

¹⁰ أبو دان، محمد. واقع الصناعة في سورية، جمعية العلوم الاقتصادية، 2004.

References:

1. Kuhl, H. Trade Labour Dynamics: An industry level analysis of the impact of trade on the adjustment of domestic labour demands, UMEA university, 2017.
2. Tuhin, R. Impact of international trade on employment: Evidence from Australian manufacturing industries, research paper, 2015.
3. USLU, E. ; POLAT, O. *The impact of foreign Trade on Labor Market: Evidence from Turkish Economy*. journal of economic cooperation, Vol. 33, N. 1, 2012, 79-94.
- 4- Al-Lahham, Fouad. Syrian Textile Industries Reality and requirements for advancement, a workshop for the Arab Federation for Textile Industries and the Syrian Economic Sciences Association, 2016, 4 / August / 2019 /
<<https://alsenaee.com/service/%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%86%D8%A7%D8%B9%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B3%D9%8A%D8%AC%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%A7%D9%82%D8%B9-%D9%88%D9%85%D8%AA/>>
- 4- Kargot, modad. Recent Developments Of Food Industries In Syria, National Center For Agricultural Policy, Ministry Of Agriculture And Agrarian Reform, 2006, 4 / August / 2019.
- 5- <http://www.napcsyr.gov.sy/dwnld-files/divisions/afd/pubs/pol_brf/ar/08_pol_brf_karkout_ar.pdf>
- 4- Abu Dan, Muhammad. The reality of industry in Syria, Economic Sciences Association, 2004, 5 / August / 2019.
- 5- <<http://secoss.org/wp-content/uploads/2019/07/%D9%88%D8%A7%D9%82%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%86%D8%A7%D8%B9%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D8%AD%D9%85%D8%AF-%D8%B5%D8%A7%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D8%A8%D9%88-%D8%AF%D8%A7%D9%86.docx>>
- 4- Al-Kuwaifi, Basil. Food industries in light of competition, Association for Economic Sciences, 2001, 6 / August / 2019.
- 5- <<http://secoss.org/2019/07/15/%d8%a7%d9%84%d8%b5%d9%86%d8%a7%d8%b9%d8%a7%d8%aa-%d8%a7%d9%84%d8%ba%d8%b0%d8%a7%d8%a6%d9%8a%d8%a9-%d9%81%d9%8a-%d8%b8%d9%84-%d8%a7%d9%84%d9%85%d9%86%d8%a7%d9%81%d8%b3%d8%a9-%d8%a8%d8%a7%d8%b3%d9%84/>>